

[المجلد: السادس/ العدد: الأول/ (أفريل 2022)/ الصفحات: 001-026]

أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية
في السوق المالية «دراسة ميدانية على المتعاملين في
بورصة فلسطين»

محمود محمد سمير/محمود المصري*⁽¹⁾.

✉ mmasry1981@hotmail.com

⁽¹⁾ أستاذ مساعد، جامعة الأقصى بغزة [فلسطين]

تاريخ الإرسال: 2021/12/19 | تاريخ القبول: 2022/02/16 | تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص: تناول البحث أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في السوق المالية المطبق على المتعاملين في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وقد تمثلت مشكلة البحث في الاجابة عن ما العلاقة بين تداول الأوراق المالية وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني؟ وتمثلت أهداف الدراسة في تحديد العلاقة بين تداول الأوراق المالية وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني. تم أخذ عينة من (236) فرداً من التجار في بورصة فلسطين، حيث كان الاستبيان هو الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية. وخلص البحث إلى أن تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني يزيد من حجم التداول في الأوراق المالية. وأخيراً، أوصت الدراسة بالحد من تحيز بعض المتعاملين في بورصة فلسطين للأوراق المالية وتقديم معلومات كاملة لجميع المتعاملين، وجذب مستثمرين جدد، سواء كانوا محليين أو أجانب إلى بورصة فلسطين للأوراق المالية وتشجيعهم وتعريفهم بأهمية بورصة فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، تداول الأوراق المالية، بورصة فلسطين.

تصنيف «جال»: G14، M41.



mmasry1981@hotmail.com

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



**The Effect of Application of the Electronic
Disclosure on the Stock Exchange in the Financial
Market**

**«A field study on the dealers in the Palestine
Stock Exchange»**

Mahmoud M. Almasri*⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Al-Aqsa University [Palestine]  mmasry1981@hotmail.com

Received: 19/12/2021 Accepted: 16/02/2022 Published: 30/04/2022

Abstract: The research tackled up the effect of the application of electronic disclosure of trading of securities at the financial market which is applied on dealers of the Palestine Securities Exchange. The problem statement was concluded in answering to the following questions: What is the relationship between the trading of securities and the application of electronic disclosure system? While the objectives of the study were to identify the relationship between the trading of securities and the application of electronic disclosure system. A sample of (236) individuals was taken from dealers in the Palestine Exchange where the questionnaire was the main tool of gathering the primary data.

Finally this study recommends to reduce the bias of some dealers in the Palestine Stock Exchange and to attract new investors whether local or foreign to the Palestine Stock Exchange and to encourage them and the importance of the Palestine Exchange.

Keywords: Electronic Disclosure, Trading of Securities, Financial Market.

«JEL» Classification: M41, G14.

* Corresponding author: mmasry1981@hotmail.com 

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Ziane Achour University of «Djelfa»

 B.P. 3117, Djelfa [Algeria].

مقدمة: يعتبر استخدام الحاسوب في المحاسبة ذا أثر كبير على شكل وطبيعة ومقومات النظام المحاسبي حيث تم الانتقال من الشكل اليدوي للنظام المحاسبي إلى التسجيل الآلي الإلكتروني لنصبح أمام نظام محاسبي إلكتروني (مخوسب)، حيث كان الاعتماد في السابق على تسجيل كافة مراحل الدورة المحاسبية بطريقة يدوية من دفاتر اليومية ودفاتر الاستاذ وإعداد التقارير والقوائم المالية بشكل يدوي، إلا أنه مع تطور الحاسوب كبديل للتسجيل اليدوي، أصبحت البيانات تسجل وتخزن في الحاسوب كبديل للتسجيل اليدوي. [الشريف، (2010م)]

إن نظام الإفصاح الموحد يعني أسلوب الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية، فهو لغة رقمية تم تطويرها خصيصاً لدعم الإفصاح وتبادل المعلومات بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي والمستخدمين للمعلومات والقوائم المالية، ففي نظام الإفصاح الموحد يتم استخدام علامات ترميز للعلاقات المالية بحيث يعطى القارئ مادة مفهومة ومقروءة من قبل أجهزة الحاسب الآلي، بحيث كلما أثير إليها أعطت مدلولات وعلاقات مالية محددة تتعلق بالإفصاح. وهي لغة غنية بالمعلومات المتعلقة بالرموز اللغوية، كما أنها اللغة المفضلة عالمياً لتبادل وانتقال المعلومات المالية عبر شبكة الإنترنت، وقد تم تطويرها خصيصاً للتواصل بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية، مثل المحللين الماليين، والمستثمرين والهيئات الرقابية. [زكي، (2015م)]

1. مشكلة الدراسة: في مطلع عام 2015م أعلنت بورصة فلسطين عن إطلاق نظام "إفصاح" الإلكتروني والمختص بالإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية حيث يهدف هذا النظام الجديد الى توفير بيئة تداول شفافة وعادلة بما يخدم المستثمرين والمدققين والمحللين والشركات المدرجة. لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في السوق المالية؟

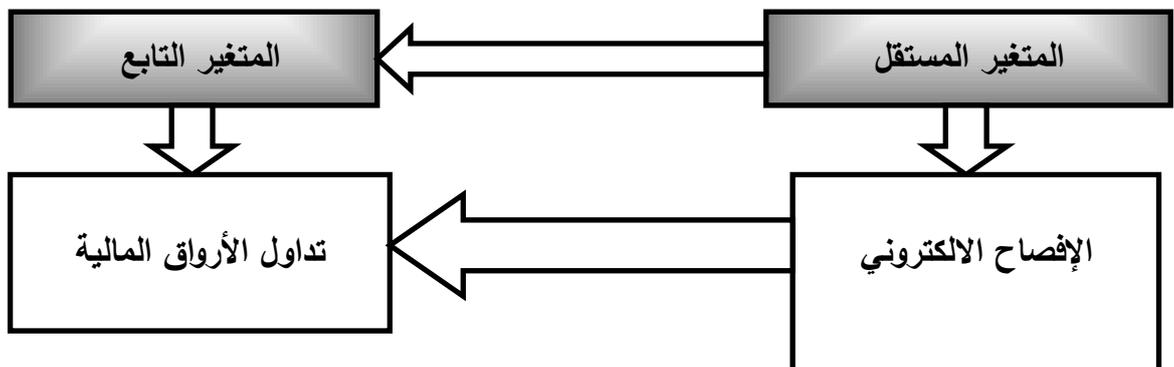
ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على المحاور التالية والتي تمثل عناصر المشكلة بما يتفرع عن كل محور من تساؤلات:

- ما هي العلاقة بين البيانات المحاسبية المنشورة وفق الإفصاح الإلكتروني وتلبية رغبات المتعاملين في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين؟
- هل تؤثر عوامل متطلبات نظام الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين؟

2. أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة في معرفة أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في السوق المالية ويمكن توضيح أهمية هذه الدراسة حسب الآتي:
- تسعى هذه الدراسة للتأكد من مدى تحسن حجم تداول الأوراق المالية عند تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني.
 - تسعى هذه الدراسة للتأكد من مدى توفير المعلومات اللازمة لعملية دعم اتخاذ القرار على المستوى المالي والاقتصادي.

- إبراز الآثار الناتجة عن تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني ومعرفة أهم المشاكل التي تواجه الشركات المدرجة في السوق المالية في تطبيق هذا النظام.
- 3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، وذلك من أجل الإجابة على السؤال الرئيس واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال معرفة دور الإفصاح الإلكتروني في تداول الأوراق المالية في السوق المالية ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف التالية:
 - معرفة العلاقة بين البيانات المحاسبية المنشورة وفق الإفصاح الإلكتروني وتلبية رغبات المتعاملين في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين.
 - تبيان أثر عوامل متطلبات نظام الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين.
- 4. فرضيات الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها ولقياس ومعرفة أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في السوق المالية اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التالية:
 - الفرضية الرئيسية: دور تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في تداول الأوراق المالية، من وجهة نظر المتعاملين في السوق المالية.
 - ويتفرع من الفرضية الرئيسية:
 - الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة بين البيانات المحاسبية المنشورة وفق الإفصاح الإلكتروني وتلبية رغبات المتعاملين في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين في السوق المالية.
 - الفرضية الفرعية الثانية: هنالك علاقة بين متطلبات تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني وقرارات المتعاملين في تداول الأوراق المالية في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين في السوق المالية.
- 5. متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (01): متغيرات الدراسة



المصدر: (إعداد الباحث، من واقع الدراسة الميدانية، 2021)

6. الدراسات السابقة: يستعرض الباحث في هذا الجزء عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة والتي بحثت أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين، لتحديد الفجوة النظرية في الدراسات السابقة ولتحديد مدى اختلاف هذه الدراسة عن تلك الدراسات، وذلك على النحو التالي:

1.6. دراسة الأسطل (2013م) بعنوان: معايير تقييم الإفصاح الإلكتروني ومدى تأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد معايير موحدة لتقييم كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وقياس أثر تطبيق هذه المعايير على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة المصرية على مستخدمي القوائم المالية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة النظرية والميدانية حيث كانت عينة الدراسة مكونة من (131) شركة استشارات مالية وممسرة في الأوراق المالية، وكانت أهم نتائج الدراسة أن تطبيق معايير لتقييم كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤدي إلى تحسين كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، إضافة إلى أن تحسين كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤدي إلى تعظيم درجة الاستفادة من المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وبالتالي لترشيد قراراتهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على معايير محددة في تقييم الإفصاح الإلكتروني ومدى تأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

2.6. دراسة الدباغ (2013م) بعنوان: دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ سوق الأسهم السعودي أنموذجاً.

هدفت الدراسة إلى تركيز الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني بوصفه أحد تطبيقات تقنية المعلومات من خلال تبني النظم الإلكترونية الحديثة التي أنتجت ثورة المعلومات والاتصالات للاستفادة منها في دعم دور النظم المحاسبية في الإيفاء بحاجات مستخدميها والتوافق مع المتغيرات البيئية الحاصلة في بيئة المحاسبة من أجل خدمة قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالأخص المستثمرين الحاليين والمرقبين والمتمثلة في شراء وبيع الأسهم والسندات أو الإبقاء على ملكيتها أو إقراض الشركات. فقد كان الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلبات تطبيقه وأهميته ودوره في تحقيق السوق المالي الكفؤ من خلال استغلال المزايا التي يتمتع بها الإفصاح الإلكتروني في تحقيق شروط السوق المالي الكفؤ وذلك بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تحقق لبعض شروط الكفاءة الكاملة ومعظم شروط الكفاءة الاقتصادية لسوق الأسهم السعودي في ظل الإفصاح الإلكتروني.

3.6. دراسة Gajewski and Li (2015م) بعنوان: أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية الفرنسي.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق

المالية الفرنسي. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (180) شركة فرنسية مسجلة في مؤشر SBF250 لعام 2007 تغطي (9) قطاعات مختلفة لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية كمتغير مستقل تم قياسه بمؤشر يتكون من (40) بنداً وعدم تماثل المعلومات كمتغير تابع تم قياسه بكل من هامش العرض والطلب واحتمالية التعامل على أساس المعلومات الخاصة (PIN) وذلك باستخدام نموذج للانحدار المتعدد، ولقد تم استخدام كل من حجم التداول وتقلبات عوائد الأسهم وسعر السهم وتركز الملكية كمتغيرات ضابطة في نموذج الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وعدم تماثل المعلومات وطالبت الدراسة الشركات الفرنسية بمزيد من الشفافية لما لها من تأثير هائل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.

4.6. دراسة سمري (2015م) بعنوان: استعمال التداول الإلكتروني وتأثيره في تحسن أداء سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى تفحص المزايا التي تحققت لسوق العراق للأوراق المالية نتيجة للتحويل من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني، حيث تم اختبار فرضيات ثلاث رئيسية، الأولى متعلقة بتحسين عمق السوق والثانية وبسيولته في حين الفرضية الرئيسة الثالثة تتعلق باختبار أثر تحسن عمق السوق وسيولته في أداء السوق. واعتمد الباحث أسلوب دراسة الحدث وعلى عدد من المشاهدات بلغت (74) مشاهدة توزعت مناصفة بين فترتي البحث قبل وبعد استعمال التداول الإلكتروني، وامتدت المدة ما بين (2006) وحتى (2012). أظهرت نتائج اختبار الفرضيات إلى أن التحويل نحو التداول الإلكتروني في تحقيق فروقات معنوية في كل من عمق السوق (زيادة عدد العقود المنفذة) وسيولته (زيادة حجم التداول) وللفترة بعد التداول الإلكتروني، وأن هذه الفروقات المعنوية في متغيرات البحث المستقلة انعكست على أداء السوق (ارتفاع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية) إذ زادت القوة التفسيرية المتغيرات البحث بعد التداول الإلكتروني، أي تحسن عمق السوق وسيولته له تأثير ذو دلالة احصائية في أداء اسوق العراق للأوراق المالية ويعزى إلى استعمال التداول الإلكتروني.

5.6. دراسة عبد الحكيم ودلول (2016م) بعنوان: نظام التداول الإلكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام التداول الإلكتروني وانعكاسه على مؤشرات التداول الإلكتروني المستخدم في سوق العراق للأوراق المالية في تنشيط حركة التداولات ل الشركات المدرجة في هذه السوق. وإثبات فرضية البحث تم اختيار مؤشرات التداول الرئيسة للسوق لتكون ميداناً رئيساً في اختبار الفرضية، كما تم اختيار مدة زمنية مدتها 9 سنوات تمتد بين السنوات (2005-2013) وذلك لكونها تمثل مدتين زمنيتين متساويتين تمثل الأولى المدة التي سبقت ادخال النظام الإلكتروني في حين تمثل الثانية المدة الزمنية التي تلتها. وافترضت الدراسة وجود اختلاف في مؤشرات التداول في سوق العراق قبل وبعد ادخال نظام التداول الإلكتروني، استخدم

الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات إلا أن أكثرها أهمية هي التي اتفقت على أن ادخال نظام التداول الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية قد أحدث فرقاً جوهرياً واضحاً في تداولات هذه السوق وتحسن مؤشراتهما بشكل عام. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز المزايا الإيجابية التي اتاحها نظام التداول الإلكتروني بالعمل على ربط سوق العراق للأوراق المالية ببقية الأسواق المالية العربية ولا سيما المجاورة منها لتشجيع عملية انتقال رؤوس الأموال وكذلك لتشجيع عملية الإدراج المزدوج للأسهم بين هذه الأسواق وبما يساهم في زيادة سيولة الأوراق المالية المتداولة بشكل عام فضلاً عن تنوع الأدوات الاستثمارية المتداولة في هذه السوق بشكل خاص.

6.6. دراسة صادق (2016م) بعنوان: دراسة تحليلية لآثار الإفصاح الإلكتروني على تكلفة رأس المال وسعر السهم في سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الإلكتروني على تكلفة رأس المال وسعر السهم في سوق الأوراق المالية المصري. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (23) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية المصري عن الفترة من العام 2012 وحتى عام 2014 لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للقرارات المالية كمتغير مستقل تم قياسه باستخدام مؤشر يتكون من (35) بنداً على كل من تكلفة رأس المال وتم قياسها باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي وسعر السهم الذي تم قياسه بقيمته السوقية خلال تلك الفترة كمتغيرات تابعة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، للحصول على مدلولات عن عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساعد في القضاء على الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين مما يحقق مزيداً من الشفافية وتمثل المعلومات، الأمر الذي ينعكس على تنشيط أسواق المال وذلك من خلال تخفيض تكلفة رأس المال، الأمر الذي يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية وخفض مخاطر المعلومات التي تواجه المستثمرين ومن ثم طلب عائد أقل على استثماراتهم وبالتالي انخفاض تكلفة تمويل الشركات، كما أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساعد في تحسين الكفاءة السعوية بسوق المال ومن ثم ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال تعبير سعر السهم عن قيمته السوقية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين مما يزيد من ثقة المستثمرين في تلك التنبؤات والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

7.6. دراسة السرطاوي (2017م) بعنوان: أثر الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية الخليجية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية الخليجية، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للمصارف الإسلامية الداخلة في العينة وعددها 29 مصرفاً إسلامياً مدرجاً في الأسواق المالية لدول عينة الدراسة، وقد تم الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضية الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من الإفصاح المالي الإلكتروني من قبل المصارف الإسلامية

الخليجية، وقد ردت الدراسة ذلك إلى قدرة الإفصاح الإلكتروني على تعزيز الشفافية وتحقيق تماثل أفضل للمعلومات يحسن طبيعة الطلب على المصارف المطبقة له بما يرفع من قيمتها السوقية. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل المصارف الإسلامية بوضع التعليمات الكافية والملائمة للإفصاح المالي الإلكتروني بهدف تنظيمه وتعميمه.

8.6. دراسة محمد (2018م) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

هدفت الدراسة إلى التركيز على تطوير الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تبني النظم الحديثة للاتصال والقائمة على ما أفرزته الثورة المعرفية في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية الاستفادة منها في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي من شأنها أن تحدد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومن ثم الإيفاء باحتياجات المستخدمين كافة وبما يتوافق مع التغيرات الحاصلة في بيئة المحاسبة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الإلكتروني له دور كبير في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث يعد هذا الأسلوب وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين كافة وفي نفس الوقت وبدون تحيز. وأوصت الدراسة بإلزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بفتح المواقع الإلكترونية ونشر القوائم والتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، والتأكيد على معيار خاص بشأن الإفصاح الإلكتروني أو إضافة بعض متطلبات الإفصاح الإلكتروني من القواعد المحاسبية.

9.6. دراسة سليمان والصبيح (2018م) بعنوان: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره وتوضيح العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المحاسبية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الإفصاح المحاسبي التقليدي قد يعاني من أوجه قصور عدة تتمثل التأخير في توفيره لمعلومات محاسبية تتصف بالجودة لمساعدة متخذي القرار مما يستدعي التحول إلى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بغرض خدمة المستخدمين لتوفير المعلومات الملائمة والمناسبة لعملية اتخاذ القرار. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بعض المصارف بولاية الخرموم. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أكدت إن النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية الملائمة ساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين، وأن الإفصاح الإلكتروني وفر معلومات محاسبية قابلة للتحقق والمقارنة.

10.6. دراسة رشوان وأبو رحمة (2018م) بعنوان: أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني

في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث وزعت على عينة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم 172، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الجانب النظري للدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الإفصاح الإلكتروني جعل التقارير المالية أكثر فهماً، وساهم في زيادة حجم الاستثمار. كما أوصت الدراسة على بناء الثقة في الإفصاح الإلكتروني من خلال زيادة جودة التقارير المنشورة إلكترونياً لتحسين كفاءة أداء بورصة فلسطين.

11.6. دراسة رضوان وآخرون (2019م) بعنوان: دور نظام التداول الإلكتروني في تفعيل أداء الأسواق المالية العربية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور نظام التداول الإلكتروني في تفعيل أداء الأسواق العربية في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2007 وحتى 2016، من خلال دراسة وتقييم مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، ودراسة أثر إدخال هذا النظام في سوق الخرطوم للأوراق المالية على مؤشرات السوق ومؤشرات الحجم. وتم استخدام المنهج الاستنباطي، حيث تم وصف المفاهيم حول التداول الإلكتروني وأهداف استخدامه في الأسواق المالية ومميزاته، والتحليل في قراءة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير والنشرات المالية للسوق والمؤشرات التي تم حسابها، قبل استخدام النظام وبعد استخدامه. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام نظام التداول الإلكتروني قد ساهم في ارتفاع معدلات التداول بشكل كبير جداً، فقد ارتفع حجم التداول والقيمة السوقية وعدد الشركات المدرجة ومؤشر القيمة السوقية ومعدل دوران الأسهم، وهذا بسبب زيادة شفافية وسرعة وصول المعلومات للمستثمرين وسهولة التعامل في هذا السوق، فقد أصبح السوق بعد تطبيق التداول الإلكتروني صرحاً ريادياً للاستثمار في السودان، هذه النتائج تأتي مؤكدة على أن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استعمالها في السوق المالية ساهم في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وسرعة انتقالها وإضفاء عليها مصداقية وشفافية أكبر، مما جعل المستثمرين متمثلين في الحصول على المعلومات وفي تحليلها وتفسيرها وبالتالي يكون لهم نفس التقييم لمخاطر وعوائد الأوراق المالية، الأمر الذي يجعل لهم فرص متساوية للحصول على أرباح غير عادية، وهذا ما تتطلبه كفاءة الأسواق المالية.

12.6. دراسة نور الدين (2020م) بعنوان: أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية - دراسة استطلاعية.

طرحت هذه الدراسة إشكالية وجود أثر للإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تعزيز جودة المعلومات المالية، وتمثلت أهدافها في معرفة أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة من حيث الملائمة والموثوقية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى بقية الخصائص الداعمة الأخرى والمتمثلة في قابلية المقارنة وقابلية التحقق والتوقيت المناسب وقابلية الفهم، وقد خلصت إلى وجود أثر للإفصاح الإلكتروني عن

القوائم المالية خاصة على خاصية الملائمة والموثوقية بالإضافة إلى وجود أثر كبير على التوقيت المناسب وقابلية المقارنة، مع الاعتراف بوجود محددات وعوائق قد تحول دون تحقيق الإفصاح الإلكتروني لهذه الخصائص، يمكن مواجهتها من خلال تدخل الهيئات الرقابية والمهنية بوضع ضوابط للإفصاح الإلكتروني، ومحاولة إنشاء نوع من الرقابة على التقارير المالية الإلكترونية لضمان تطابق محتوياتها مع محتويات التقارير الورقية، بالإضافة إلى مساهمة الشركات في وضع إجراءات للتحقق من أمن المعلومات المالية المفصح عنها إلكترونياً، والعمل على تأهيل إطارات المحاسبة والمالية والتدقيق في مجال المعلوماتية.

13.6. دراسة سعد وموسى (2021م) بعنوان: أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة الأردنية.

هدفت هذه الرسالة للتعرف على أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (61) مفردة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017-2018م، وتم جمع البيانات من خلال قائمة بنود الإفصاح الاختياري وتكونت من (60) بند في التقارير السنوية. أظهرت النتائج أن نسبة الإفصاح الاختياري الكلية حسب قائمة بنود الإفصاح بلغت (37.03%) وبمستوى متوسط، وكان أعلاها لمعلومات تاريخية وعدد العاملين في البحث والتطوير، وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن. وأوصت الدراسة بالعمل على استخدام الموقع الإلكتروني لشركات المساهمة العامة للإفصاح عن الأمور التي تحدث في الشركات وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.

المحور الأول: الأدبيات النظرية

أولاً. ماهية الأسواق المالية:

1. مفهوم الأسواق المالية: تعد الأسواق المالية من المؤسسات المالية التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية، كونها ضرورية لجمع الأموال وحشد الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات، ويمكن من خلال السوق المالي أن يبحث المقترضون عن مقرضين مناسبين، وتدخل مساهمة البنوك في السوق المالي كمساعد في عملية التمويل والاستشارة من خلال العمل كوسطاء في السوق أو مستثمرين، وتقوم المصارف في توفير التمويل على شكل رهن العقارات لهذا الغرض. [شبيب، (2012م)]

فبالأسواق المالية هي المكان المنظم لتداول الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها الخاصة بالشركات العاملة في القطاع الخاص أو المشترك بين العديد من فئات المستثمرين الذين تتنوع وتختلف مصالحهم فيما يتعلق بقرارات استثمارهم في تلك الأوراق المالية. [الصيرفي، (2008م)]

2 أهمية الأسواق المالية: تكمن أهمية الأسواق المالية في أمور متعددة كما أوردها معروف (2009م) كالاتي:

- نشر سلوك الاستثمار من خلال ملاحظة الأشخاص للنشاطات التي تجري في الأسواق المالية، وإن مجرد عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المعينة يسهم مباشرة في تحويل المدخرين إلى مستثمرين وذلك عند الطلب على هذه الأدوات والتخلي عن السيولة المدخرة مقابلها.
- تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين وذلك عندما تمارس الأسواق المالية دوراً فاعلاً في رفع عوائد المدخرات التي تصبح الموارد التمويلية للمستثمرين من خلال اكتتاب الأسهم والسندات، وهنا كلما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بهذه الأسواق أكثر ملاءمة فإن الدور التحفيزي لهذه الأسواق بالنسبة للمدخرات يكون أكبر، وخاصة عندما يكتشف المدخرون بأن العوائد المتحققة من مدخراتهم أكبر من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال التوفير الاعتيادي في الأجهزة المصرفية.
- تعد الأسواق المالية مرجعاً مهماً لبيان مدى كفاءة السياسات الاستثمارية في الاقتصاد.
- تربط الأسواق المالية النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات طويلة الأجل.
- يمكن للأسواق المالية من خلال إدارتها ومكاتبها المتخصصة تقديم النصح للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة وذلك من خلال تحليل عوامل الطلب والعرض لهذه الأدوات وبيان احتياجات هذه الشركات وتحديد أفضل الأدوات وأنسب الطرق لتمويل هذه الاحتياجات.
- إن إلزام الشركات بالإفصاح ومراقبة عمليات التبادل في ردهات السوق يضمنان إلى حدٍ بعيداً مناخاً استثمارياً يتسم بالشفافية.

3. دور وأهمية سوق الأوراق المالية في النشاط الاقتصادي: تتمثل الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية في

- نقل الأموال من الأطراف التي تتوفر لديها فائض من الأموال "مدخرات" إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال، وقد وجدت أسواق الأوراق المالية في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية مرتبطة بالمعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات، هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض، وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات، وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتبلور ضرورتها في خدمة النشاط الاقتصادي من خلال ما يلي: [عبد الكريم، (2001م)]
- تنمية المدخرات الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس تنافسية كفؤة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية لتسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

- الإسهام في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة وبالتالي التقليل من تكاليف ومخاطر التمويل.

- المساهمة في رفع مستوى الوعي الادخاري والاستثماري للأفراد والمؤسسات وزيادة شفافية وموثوقية المعلومات

- ذات الصلة بأداء الشركات المدرجة والاقتصاد الكلي على حدٍ سواء.
- تسريع وتسهيل عملية التخصيص وتوسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد.
- توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة.
- القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة.

4. دوافع إدراج الشركات لها في سوق الأوراق المالية: مما لا شك فيه أن سعي الشركات المساهمة العامة لإدراجها في سوق الأوراق المالية يحقق لها كثير من المنافع منها: [زعر، (2005م)]

- الترويج والدعاية: إدراج الشركة لها في البورصة يتيح لها الفرصة للترويج والدعاية عن نفسها ونشاطها مما يجعلها على اتصال مباشر لجمهور المستثمرين والمتعاملين في البورصة.
- التقييم العادل: توفر السوق آلية للعرض والطلب على أسعار الأسهم للشركات المدرجة في السوق مما يعكس القيم الحقيقية للسهم.

• فرص الحصول على التمويل الإضافي للشركات المدرجة: يقدم السوق أحدث التقنيات والأساليب لإيصال المعلومات الخاصة بأسعار الأسهم للشركات المدرجة وإفصاحاتها ومؤشرات التداول للمهتمين للاستثمار، وبالتالي جذب الاستثمار لتلك الشركات.

- فرص التملك والاندماج: تستطيع الشركات الاستفادة من مزايا السوق في تسهيل وتنظيم عمليات الاندماج والتملك من خلال إجراءاته التنظيمية والفنية والتشريعية التي تحكم التداول والمقاصة.
 - نشر معلومات فورية ودقيقة للشركات والمستثمرين: تقدم إدارة السوق معلومات فورية عن الشركات المدرجة، من حيث أسعار التداول وأحجامها والمؤشرات المالية والاختبار العام عنها.
- ثانياً. ماهية الإفصاح الإلكتروني:

1. تعريف الإفصاح الإلكتروني: الحاسبة الإلكترونية يقصد بها استخدام الكمبيوتر والبرامج الحاسوبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام الحاسبي التي تبدأ بإدخال بيانات القيود إلى تلك البرامج بوصفها مدخلات لها، لتقوم تلك البرامج بعملية تشغيل هذه البيانات لإنتاج مكونات النظام الحاسبي الأخرى كحسابات الأستاذ الفرعية والرئيسية وميزان المراجعة وانتهاءً بمخرجات النظام الحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير الداخلية المختلفة، وهذا كله يتم ضمن الشبكة الخاصة بالشركة فقط. (Anonymus، 2005)

(بقوله: إن الشركات تستخدم الانترنت لتشر تقاريرها المالية، إذ يتم نشر القوائم 1999، Hollis وعرفها)
المالية الآتية على موقع الويب الخاص بالشركة:

- مجموعة شاملة من البيانات المالية (يتضمنها الهوامش وتقارير المدققين).

• تقرير مجلس الإدارة السنوي في مكان آخر على الإنترنت.

• تقارير على هيئة تبادل الأوراق المالية لتجميع البيانات المالية لشركات المساهمة، ومن ثم تحليلها وفق نظام معين وطرحها على الإنترنت، وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الإفصاح الإلكتروني هو قيام المنشأة باستخدام إمكانيات وتكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل تجميع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها، على وسائط إلكترونية من خلال الشبكات الإلكترونية كالإنترنت، ولأن طبيعة الإفصاح هذه تستخدم تقنية المعلومات بصورة عامة في جميع مراحل الإعداد وتقنية الاتصالات بصورة خاصة في عملية التوصيل، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، هو قيام المنشأة بعرض مجموعة كاملة من قوائمها المالية الأساسية والايضاحات المتممة لها، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في المنشأة، سواء بشكل مباشر على موقع المنشأة على الإنترنت أو بشكل غير مباشر من خلال توفير أداة ربط تفاعلية من موقع المنشأة إلى موقع آخر على الإنترنت بعرض هذه المعلومات.

2. أهمية الإفصاح الإلكتروني: إن النمو السريع للتكنولوجيا أثر على الممارسات المحاسبية والاتصال المحاسبي، حيث إن العديد من الشركات في البلدان النامية والمتقدمة تستخدم الإنترنت لتوفير المعلومات المالية بالإفصاح عن التقارير الدورية، فضلاً عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى في تنسيقات متعددة على نطاق واسع ومرونة أكثر في العرض التقديمي، وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوفرة بالوسائل التقليدية. (Keliwon, 2010)

3. مقومات الإفصاح الإلكتروني: لا بد من وجود مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاح المؤسسات في تطبيق الإفصاح الإلكتروني، وتتمثل هذه المقومات كما أوردها حسين (2013م) كالآتي:

- يتطلب برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
- يتطلب توفر شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- يتطلب إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة على شبكة الإنترنت.
- يتطلب إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للمؤسسة.
- يتطلب توفير كادر بشري مؤهل من محاسبين ومبرمجين ومحللين.
- يتطلب بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومتينة.
- يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني.

4. مزايا الإفصاح الإلكتروني: لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت) (في سد الفجوة الزمنية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدمي التقارير المالية من خلال إيصالها في الوقت المناسب ومن دون أن تفقد قيمتها، وبالتالي يوجد العديد من المزايا الذي يحققها استخدام الإفصاح الإلكتروني منها ما يلي:

- سهولة الوصول للتقارير المالية: تقوم معظم الشركات بوضع تقاريرها المالية في مكان ظاهر ومستقل من

الصفحة الرئيسية لموقعها، وهو ما يمكن مستخدمي التقارير المالية من الحصول عليها بسهولة دون الحاجة إلى البحث عنها داخل كل صفحات الموقع، وهو ما يعتبر ذا أهمية بالغة للمستثمرين وخاصة الأجانب الذين قد لا يتمكنون من الوصول للتقارير المالية التقليدية المطبوعة. (Fisher & others, 2004)

• **تخفيض تكاليف ووقت نشر وتوزيع المعلومات:** في ظل قيام متخذي القرارات باستخدام الموقع الإلكتروني للشركة للحصول على التقارير المالية اللازمة، فإن الشركة تتجنب الكثير من تكاليف الطباعة والتوزيع المرتبطة بإرسال القوائم المالية لمستخدميها بالبريد الإلكتروني. [محمد، (2002م)]

• **الوصول لعدد غير محدود من مستخدمي التقارير المالية:** عند إنشاء الشركة لموقعها الإلكتروني، فإنه يمكنها أن توسع من حرية إفصاحها من خلال نشر تقاريرها المالية على الانترنت لمقابلة الطلب المتزايد على معلوماتها المالية مع عدم التقييد عالمياً بالوصول إليها من قبل مستخدميها، وهو ما يعني توسيع مدى المجال الإعلامي لها وبالتالي يمكن الاتصال بمستخدمين جدد للمعلومات المحاسبية، بعضهم قد يكون غير معروف للشركة. الأمر الذي ينتظر منه جذب العديد من المستثمرين الجدد على المستويين المحلي والدولي، وهذا بعكس التقارير المالية الورقية التقليدية التي يقتصر إيصالها على الأطراف الذين لديهم الحق في استلام تلك التقارير. [الرشيدي، (2009م)]

• **الوصول المتكافئ للمعلومات لكافة المستخدمين:** إن ظهور شبكة الانترنت كوسيلة للإفصاح عن التقارير المالية أتاحت للشركات إمكانية الإفصاح عن تقاريرها المالية بشكل أكثر وقتية وهو ما يعني إمكانية نشر المعلومات فور وقوع الأحداث مباشرة أمام كافة الفئات ذات المصالح في الشركة في أي مكان مما يعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات. (Xiao & others, 2002)

• **إضافة قيمة للمعلومات المفصح عنها:** تتصف معلومات الأعمال بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص بأنها ذات قيمة قصيرة الأجل، إلا أن الإفصاح الفوري عن تلك المعلومات من خلال الانترنت يخفف من حدة هذه المشكلة، بالإضافة إلى أنه يمكن عرض تلك المعلومات في أشكال متنوعة وبأساليب تتيح إعادة استخدامها وإجراء التحليلات عليها وكذلك توفير التحليلات المالية والبيانات التاريخية مما يضيف قيمة إلى تلك المعلومات التي تأخذ قيمتها في الانخفاض مع مرور الزمن. (Xiao & others, 2002)

• **زيادة فعالية إفصاح الشركات:** إن استخدام الشركات لشبكة الانترنت في الإفصاح عن تقاريرها المالية يسمح لها بزيادة كم المعلومات المفصح عنها بشكل تفصيلي لا يسمح به الإفصاح الورقي التقليدي سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الوسائط المتعددة مثل الصوت والصورة والرسوم البيانية والخرائط، كما يمكن نشر المعلومات بلغات مختلفة مما يفي برغبات وقدرات المستخدمين على اختلاف تصنيفاتهم، مما يسهل عملية استرجاع وتحليل المعلومات بشكل مرن وبسيط، ومن ثم مقارنة معلومات الشركة في فترات مختلفة أو لشركات أخرى في نفس الفترة مما يزيد من منفعة المعلومات لمستخدمي التقارير المالية. (Fisher & others, 2004)

● استخدام الروابط التفاعلية بين المعلومات: حيث تساعد على تكامل التقارير المالية من خلال الربط بين أجزائها المختلفة، مما يسهل على المستخدم الوصول لكافة المعلومات التي يرغبها عن أي عنصر داخل التقارير المالية بسرعة وأقل جهد ممكن، والذي تم عرضه بأشكال متنوعة من النصوص والرسوم البيانية والخرائط، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة وذلك من خلال الاتصال بالمواقع الأخرى التي تقدم معلومات مختلفة عن الشركة منها ما لم يفسح عنها على موقع الشركة. وبناءً على ذلك يمكن مستخدمو التقارير المالية من التجول داخلها والاختيار من بين أجزائها ما يروونه أكثر منفعة في اتخاذ قراراتهم.

(2002, Xiao & others)

● التحديث المستمر للمعلومات: لقد أحدثت تكنولوجيا الانترنت تغييراً واضحاً في تدفق المعلومات من خلال توفير علاقة آنية بين قواعد بيانات الشركة وبين المستخدمين، مما يتيح إمكانية حصول المستخدمين على المعلومات الفورية ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها، مما يدعم من ملائمة المعلومات ووصولها في الوقت المناسب، ومن ثم القدرة على إجراء التحليلات الفورية التي تزيد من درجة دقة القرارات الاقتصادية. [الرشيدى، (2009م)]

ويعاب على الإفصاح الإلكتروني ما أورده البوجي، (2015م) كالآتي:

- زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني عن المنافع التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإلكتروني (تكلفة عمل الموقع وتحديث البيانات وصيانة الموقع).
- بالنسبة للمنشأة فهناك مخاطر نظم المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة مثل الدخول غير المصرح به، وتعديل أو حذف محتوى البيانات.
- بالنسبة لمستخدمي التقارير الإلكترونية، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المنشأة، فقد تكون البيانات المفصح عنها على الموقع الإلكتروني تعود لمنشأة أخرى أو حتى منشأة وهمية، هذا إلى جانب مخاطر أخرى متعلقة بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونياً، مثل كلمات المرور وغيرها من المعلومات الشخصية.

ثالثاً: التداول الإلكتروني:

1. مفهوم التداول الإلكتروني: يمثل التداول الإلكتروني نظام اتصالات بين أطراف التداول، يبدأ بقبول رسائل المتداولين في شكل أمر بيع وشراء، ويجمعها في سجل الأوامر، ويبحثها في صورة عروض وطلبات وينفذها في ظل قواعد أولوية واضحة، وينتهي بتسوية الصفقات المنفذة عن طريق أجهزة الكمبيوتر الموجودة في مكاتب شركات الأوراق المالية، ويحدد النظام من يحق له إدخال أمر في النظام، ونوع الأوامر المقبولة وفترة صلاحيتها، ويوفر النظام معلومات عن العروض والطلبات السائدة وأسعار الصفقات السابقة وكمياتها، وآخر الإعلانات المتعلقة بالشركات المساهمة. [السحباني، (2007م)]

كما أن نظام التداول الإلكتروني يعتبر مبادلات وتداولات تجارية تتم عن طريق الوسائل الإلكترونية الرقمية وتدخل

في ذلك جميع المبادلات والصفقات والتدفقات المعلوماتية الخاصة بالأوراق المالية، والعملات الأجنبية والسلع وغيرها. [خير، (2011م)]

وهناك من يؤكد أن التداول الإلكتروني هو استخدام الحاسبة الإلكترونية والتقنيات الأخرى في عملية بيع وشراء الأسهم دون الحاجة إلى حضور المستثمر مبنى السوق المالي، بل يتم ذلك عن طريق تحويل وسيط يقدم له المعلومات اللازمة عن الأسهم التي يرغب بشرائها أو بيعها، وهناك أيضاً من يشير إلى أن التداول الإلكتروني يعني القيام بتجارة الأسهم عبر الانترنت والتي تمكن المستثمر بتسيير استثماراته المالية بنفسه عبر الويب انطلاقاً من منزله أو مكتبه، إذ يتابع أسعار الأسهم المفضلة ويطلع على آخر الأخبار عن السوق المالي والحصول على تحليلات مالية عن الأسهم والشركات من الخبراء المختصين، وقد يجوز تكليف وسيط لينوب عنه في عملية البيع والشراء. [السحباني، (2007م)]

2. مؤشرات التداول الإلكتروني لسوق الأوراق المالية: تستخدم الأسواق المالية مجموعة من المؤشرات التي تعبر عنها وتعكس أداءها في الوقت نفسه، حيث تستخدم هذه المؤشرات على نحو متزايد في تقييم أداء سوق الأوراق المالية ومعرفة اتجاهات الأداء ومقارنته بأداء غيرها من الأسواق المالية فضلاً عن المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق السوق لأهدافها، ومن أهم هذه المؤشرات هي كما أوردها عبد الحكيم ودلول (2016م) كالاتي:

● **المؤشر العام لأسعار الأسهم:** ويتمثل بمؤشر إحصائي يستخدم لقياس الأداء الكلي للسوق الذي يتم احتساب المؤشر له.

ويستخدم أيضاً كمقياس للحركة العامة لسوق الأوراق المالية، وعادةً ما يتألف المؤشر العام لأسعار الأسهم من مجموعة الأوراق المالية التي يعتقد أنها تعكس حالة السوق بكاملها، ويكتسب المؤشر العام للأسعار أهمية كبيرة لمختلف المتعاملين في السوق المالية إذ يمكن أن يعطي تلميحات مهمة عن السوق، الأمر الذي يساعد المستثمرين على تحديد قراراتهم الاستثمارية سواء أكانت بالنسبة للبيع أم الشراء، فضلاً عن إمكانية استخدامه في معرفة التقييم الحقيقي للاستثمارات من خلال عمليات المقارنة بالسلاسل الزمنية، ويلاحظ أن لكل سوق مالية مؤشراً الخاص بها.

● **مؤشر حجم التداول:** يمثل حجم التداول قيمة الأسهم التي يتم تداولها في السوق خلال مدة زمنية معينة. إذ إن حجم التداول يعطي تلميحات مهمة عن قوة السوق واحتمالات صعوده أو هبوطه في المستقبل، فعمليات البيع والشراء الكثيفة للأسهم في مدة معينة تولد حجماً كبيراً من التداول وينتج عن ذلك زيادة في الطلب على الأسهم في المدة ذاتها ومن ثم فإن احتمال صعود الأسعار هي الخطوة القادمة، ويعني ذلك تفاؤل المستثمرين وإن تلك الاحتمالات هي التي تدفع المزيد من المستثمرين إلى دخول سوق الأوراق المالية ورفع الأسعار، أما إذا لم يكن هناك تداول كبير في الأسهم فإن ذلك يؤدي إلى قلق وتشاؤم المستثمرين الذين سوف يتدافعون نحو تصفية

مراكزهم الاستثمارية مما يسبب ضغطاً على الأسعار ومن ثم انخفاضها، وبذلك يمكن القول أن الطلب على الأسهم ليس هو الشيء الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار بل إن كثافة التداول وزيادة الأسعار هي التي تولد الطلب ومن ثم تؤدي إلى زيادات جديدة في الأسعار.

● مؤشر عدد الأسهم المتداولة: يتمثل هذا المؤشر بمجموع أسهم الشركات المدرجة في السوق أو البورصة ضمن شروط يحددها السوق ويتم التعامل بها بيعاً وشراءً.

المحور الثاني: الأدبيات التطبيقية

1. نشأة بورصة فلسطين للأوراق المالية: (http://www.pex.ps، 11/05/2019)

تأسست بورصة فلسطين للأوراق كشركة مساهمة خصوصية في عام 1995، فكانت البورصة العربية الوحيدة المملوكة من قبل القطاع الخاص، وعقدت أول جلسة تداول في 17/2/1997، ثم تحولت إلى شركة مساهمة عامة في عام 2010، برأسمال مدفوع يبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، وقد رافق تحولها إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة، ليكون الاسم التجاري "بورصة فلسطين"، تم إدراجها للتداول في 4/4/2012 لتكون بذلك البورصة الثانية عربياً من حيث الإدراج بعد بورصة دبي. وهي مسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني تحت رقم (562601187)، وتركز السوق جهودها على ترويج الاستثمار في الشركات المدرجة فيها، واستقطاب مستثمرين جدد أفراداً أو مؤسسات على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومقرها الرئيسي في مدينة نابلس.

وللسوق حضور إقليمي ودولي من خلال عضويتها في العديد من الاتحادات المتخصصة بالأسواق المالية.

2. التداول في بورصة فلسطين للأوراق المالية: توظف السوق نظاماً مؤتمتاً ومحسوباً بالكامل لتنفيذ عملية التداول ومن خلال هذا النظام يتم إدخال الأوامر عن طريق وضع محطات عمل متعددة عن بعد تكون موجودة في مكاتب الأعضاء في أنحاء فلسطين، ويتم تسجيل أوقات أوامر البيع والشراء المدخلة بهذه الطريقة على أساس وقت وصولها وبدقة متناهية تصل إلى عشر من الثانية ويتم ترتيبها وصقها للتنفيذ طبقاً لمجموعة من الخطوط الإرشادية والقواعد ذات الأولوية مثل السعر ووقت الوصول، وفي حالة التساوي في أسعار الأوامر، فإن أولوية أكبر تعطى إلى أوامر المستثمرين منها إلى محافظ الوسطاء، ونظراً لطبيعة النظام المؤتمتة بالكامل، فإن الأوامر تخزن وتقبل وترتب للتنفيذ بسرعات عالية جداً، ويتم تنفيذ الصفقات الناجحة اللاحقة بدون تدخل ويتم نشر المعلومات ذات العلاقة بصورة آنية، كما يتم مراقبة نظام التداول بواسطة نظام مراقبة يعمل بموجب شروط التداول التي يحددها السوق من أجل ضمان الشفافية والتداول العادل. [داود، (2006م)]

3. الإفصاح الإلكتروني في البورصة الفلسطينية: بتاريخ 11/03/2015 أعلن الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين عن إطلاق نظام "إفصاح" الإلكتروني والمختص بالإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات المدرجة، وقد جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بورصة فلسطين في مقر هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبالشراكة معها في مدينة رام الله، تحدث فيه كل من السيد عويضة والمدير العام للهيئة السيدة عبير عودة، ويأتي

إنجاز ذلك النظام في إطار جهود البورصة الرامية إلى مواكبة أفضل التطبيقات العالمية في عمليات الإفصاح، لما لها من دور رئيسي في تعزيز مناخ الاستثمار في فلسطين وبث الثقة في نفوس المستثمرين. وتبين بأن "إفصاح" هو نظام إلكتروني تم تطويره داخلياً في بورصة فلسطين، بطريقة تحاكي أبرز الأنظمة العالمية في هذا المجال مثل نظام (XBRL)، حيث يعمل على ربط كافة الأطراف ذوي العلاقة في عملية الإفصاح عن البيانات المالية بشكل مباشر ومتزامن، وسيوفر استخدامه الوقت والجهد المبذول بدءاً من عملية إدخال البيانات مروراً بتدقيقها والمصادقة عليها وانتهاءً بتوزيعها إلى الجهات المعنية وإصدار التقارير الصحفية اللازمة.

(13/04/2019, <http://www.pex.ps>)

3. مصادر المعلومات: قد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

1.3 المصادر الثانوية: يمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة، وتكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدريات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضاً، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، بالإضافة إلى ذلك اعتمد على التقارير والنشرات المختلفة. تم اعتماد أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، وفي ضوء ذلك تم جمع البيانات الثانوية اللازمة، لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى الحصول على بعض البيانات الأولية من خلال التعرف على آراء واتجاهات فئات مجتمع الدراسة حول أثر تطبيق الإفصاح الإلكتروني على تداول الأوراق المالية في السوق المالية من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين للأوراق المالية. وتم الاعتماد على بعض البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ والتي أتيح للباحث الحصول عليها من خلال الرجوع إلى المكتبات، والدراسات والدوريات والنشرات والمقالات وغيرها من مصادر جمع المعلومات، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة ببورصة فلسطين وذلك من خلال فترة الدراسة.

2.3 المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة عن طريق المقابلة والملاحظة، كما أن المصدر الرئيس لجمع المعلومات في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبانة، ولقد تم إعداد جانب تطبيقي، يعتمد على قائمة استبيان موجهة لعينة من المتعاملين ببورصة فلسطين، وذلك لاختبار صحة الفروض الخاصة بالدراسة.

4. مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإنه تم اختيار عينة قصدية بهدف تحقيق أهداف الدراسة، وبسبب صعوبة تحديد عدد مجتمع الدراسة، تم أخذ عينة مستهدفة من الفئات التالية (موظفي البورصة، موظفي شركة الوساطة، مراجعي الحسابات، المستثمرين ببورصة، المحللين الماليين، الموظفين الماليين، واعتمد على العديد من الطرق لتعبئة الاستبانة من خلال التواصل مع الأطراف المعنية من شركات ومكاتب تدقيق ومستثمرين بطريقة يدوية وإلكترونية، وتم التواصل مع البورصة عبر الموقع الإلكتروني، وقد ساهموا في تعبئة الاستبانة والمساعدة في توزيعها، واستغرق وقتاً وجهداً كبيرين في جمع الاستبانات، والجدول رقم (1) يبين العينة النهائية:

الجدول رقم (01): عينة الدراسة

النسبة %	عدد الاستبيانات المستردة	الفئة المستهدفة
6.4	15	موظفي البورصة
8.5	20	موظفي شركات الوساطة
13.6	32	مراجعي الحسابات
67.8	160	المستثمرين بالبورصة
3.8	9	المحللين الماليين
100.0	236	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2021م.

5. أداة الدراسة: تعتبر أداة الدراسة، قائمة الاستقصاء الأداة الأكثر شيوعاً وملائمة في تقصي الآراء ووجهات النظر حول مسألة أو قضية ما، وتم في هذه الدراسة استخدام قائمة الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات الأولية من مجتمع الدراسة، ولقد تم تصميم قائمة استبيان من أجل معرفة آراء فئات الدراسة بمختلف تخصصاتهم ودرجاتهم الوظيفية والتي شملت المتعاملين ببورصة فلسطين محل الدراسة، وتم إعداد قائمة الاستبيان بحيث تشمل كل متغيرات موضوع الدراسة، ولقد تم تصميم قائمة الاستبيان من أجل معرفة آراء المتعاملين ببورصة فلسطين المعنية بمتغيرات الدراسة. حيث تم إعداد استبانة حول " معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني، ويتكون من: معوقات تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني في السوق المالية. تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المشاركين في الدراسة لفقرات الاستبانة الجدول التالي:

الجدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم اختيار الدرجة (1) للاستجابة " غير موافق بشدة " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

6. المحك المعتمد في الدراسة: تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس Likert- Scale (ليكرت) الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى: المدى = 5 - 1 = 4

ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي: طول الفقرة = 4 ÷ 5 = 0.8
بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول (3) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

الجدول رقم (03): مقياس ليكرت الخماسي

الوزن النسبي	الوسط الحسابي	درجة الموافقة
أقل من 36%	1.79 – 1	غير موافق بشدة
36%-51.9%	2.59 – 1.8	غير موافق
52%-67.9%	3.39 – 2.60	موافق إلى حد ما (محايد)
68%-83.9%	4.19 – 3.40	موافق
أكبر من 84%	5 – 4.20	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2021م.

7. تحليل البيانات واختبار الفرضيات: يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين التي اشتملت على (المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها.

1.7. تحليل فقرات المحور الأول العلاقة بين تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني وتداول الأوراق المالية: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الموافقة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياة) وهي 3 أم لا، والنتائج موضحة في الجدول الآتي.

الجدول رقم (04): يوضح المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	يعمل الإفصاح الإلكتروني على توفير المعلومات المالية لجميع المتعاملين.	4.46	0.593	89.24%	37.9	0.000	1
2.	يوفر الإفصاح الإلكتروني المعلومات المالية في الوقت المناسب.	4.27	0.698	85.42%	28.0	0.000	6
3.	يعمل الإفصاح الإلكتروني على توفير معلومات هامة تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة.	4.39	0.653	87.88%	32.8	0.000	2
4.	يزيد الإفصاح الإلكتروني من إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية.	4.31	0.687	86.27%	29.4	0.000	4
5.	يزيد الإفصاح الإلكتروني من الثبات في عرض المعلومات.	4.19	0.745	83.81%	24.6	0.000	8

13	0.000	19.2	80.00%	0.799	4.00	يساعد الإفصاح الإلكتروني على زيادة فرصة وجود مستثمرين جدد.
12	0.000	19.1	81.36%	0.858	4.07	يحسن الإفصاح الإلكتروني من معرفة الموقف المالي الحقيقي للشركات.
11	0.000	20.5	81.78%	0.818	4.09	يزيد الإفصاح الإلكتروني من كفاءة المعلومات التي تحتويها التقارير.
10	0.000	22.1	82.54%	0.783	4.13	يحسن الإفصاح الإلكتروني من كفاءة عملية اتخاذ القرار الاستثماري.
5	0.000	26.3	85.59%	0.748	4.28	يعمل الإفصاح الإلكتروني على تقليل المخاطر المالية وغير المالية.
14	0.000	16.3	77.63%	0.832	3.88	يعمل الإفصاح الإلكتروني على خفض درجة التحيز لبعض المتعاملين.
3	0.000	31.7	87.29%	0.661	4.36	يوفر الإفصاح الإلكتروني وظائف متخصصة جديدة تساعد متخذ القرار الاستثماري.
7	0.000	24.8	83.98%	0.743	4.20	يعمل الإفصاح الإلكتروني على خفض تكلفة الحصول على المعلومات.
9	0.000	24.3	83.64%	0.747	4.18	يمنع الإفصاح الإلكتروني من الأخطاء الجوهرية عند نشر التقارير المالية.
	0.000	45.0	84.03%	0.710	4.20	جميع فقرات المحور معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: (إعداد الباحث، من واقع الدراسة الميدانية، 2021م)

من الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة يزيد متوسطها عن الوسط الحسابي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس المحور الأول.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم "1" "يعمل الإفصاح الإلكتروني على توفير المعلومات المالية لجميع المتعاملين" يساوي 4.46 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.24%، قيمة اختبار T 37.9 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة، وقد حازت على الأهمية الأولى.
- تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم "3" حيث إن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة "يعمل الإفصاح الإلكتروني على توفير معلومات هامة تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة" يساوي 4.39 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.88%، قيمة اختبار T 32.8 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة.

• المتوسط الحسابي للفقرة رقم "11" "يعمل الإفصاح الإلكتروني على خفض درجة التحيز لبعض المتعاملين" يساوي 3.88 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.63%، قيمة اختبار T 16.3 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

حسب إجابات العينة على الفقرات والمتوسط الحسابي النسبي لفقرات المحور الأول، وقيمة T فقد تبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 45 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، كما أن المتوسط الحسابي يساوي 4.20 وبوزن نسبي 84.03%، وهذا يعني موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المحور، وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة كالتالي:

يوجد علاقة بين تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني وتداول الأوراق المالية، من وجهة نظر المتعاملين في السوق المالية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود أهمية كبيرة للإفصاح الإلكتروني في العمل على زيادة تداول الأوراق المالية في السوق المالية ببورصة فلسطين، حيث إن الإفصاح الإلكتروني يساعد على توفير المعلومات المالية للمتعاملين، ويساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، ويعمل على توفير وظائف جديدة تساعد المتعاملين، ويزيد الثقة بالمعلومات المتوفرة من القوائم المالية، ويقلل المخاطر المالية وغير المالية، ويوفر المعلومات في الوقت المناسب.

2.7. تحليل فقرات المحور الثاني "العلاقة بين البيانات المحاسبية المنشورة وفق الإفصاح الإلكتروني وتلبية رغبات المتعاملين في السوق المالية"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الموافقة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) وهي 3 أم لا والنتائج موضحة في الجدول الآتي.

الجدول رقم (05): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	الإفصاح الإلكتروني يسهل الحصول على البيانات المحاسبية المناسبة في الوقت المناسب.	4.16	0.760	83.22%	23.5	0.000	7
2.	الإفصاح الإلكتروني يزيد من إمكانية تحليل المعلومات المالية.	4.13	0.709	82.54%	24.4	0.000	9
3.	الإفصاح الإلكتروني يجعل التقارير المالية أكثر فهماً.	4.23	0.714	84.58%	26.5	0.000	5
4.	الإفصاح الإلكتروني يمكن من مقارنة التقارير المالية السنوية.	4.12	0.705	82.37%	24.4	0.000	10

10	0.000	22.9	82.37%	0.751	4.12	الإفصاح الإلكتروني يسهل التواصل مع الشركة ذات العلاقة.
6	0.000	24.0	83.39%	0.747	4.17	الإفصاح الإلكتروني يمكن من الوصول السريع للمعلومات المالية.
12	0.000	19.7	81.69%	0.846	4.08	الإفصاح الإلكتروني يحقق الشفافية في الوصول للمعلومات المالية.
1	0.000	35.0	90.42%	0.668	4.52	الإفصاح الإلكتروني يلبي احتياجات ورغبات المتعاملين في البورصة.
3	0.000	28.4	85.85%	0.699	4.29	الإفصاح الإلكتروني يزيد من ثقة المتعاملين في البورصة بالمعلومات المنشورة.
2	0.000	29.2	86.44%	0.695	4.32	الإفصاح الإلكتروني يسهل من إمكانية البحث عن البدائل الاستثمارية المتنوعة.
4	0.000	25.8	85.34%	0.756	4.27	الإفصاح الإلكتروني يسهل من إمكانية التحديث المستمر للمعلومات.
14	0.000	17.5	77.88%	0.784	3.89	الإفصاح الإلكتروني يقلل من القيود المفروضة على قرار الاستثمار.
8	0.000	21.8	83.05%	0.811	4.15	الإفصاح الإلكتروني يقلل من الاعتماد على الحكم الشخصي من قبل المتعاملين.
13	0.000	19.2	80.93%	0.837	4.05	الإفصاح الإلكتروني يزود المعلومات المالية بصورة عادلة دون أي مبالغت.
15	0.000	14.3	76.69%	0.896	3.83	الإفصاح الإلكتروني يزيد عملية بيع وشراء الأوراق المالية.
	0.000	41.9	83.12%	0.424	4.16	جميع فقرات المحور معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: (إعداد الباحث، من واقع الدراسة الميدانية، 2021م)

من الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم "8" "الإفصاح الإلكتروني يلبي احتياجات ورغبات المتعاملين في البورصة" يساوي 4.52 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 90.42%، قيمة اختبار T 35 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة، وقد حازت على الأهمية الأولى.
- تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم "10" حيث إن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة "الإفصاح الإلكتروني يسهل من إمكانية البحث عن البدائل الاستثمارية المتنوعة" يساوي 4.32 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.44%، قيمة اختبار T 29.2 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم "15" "الإفصاح الإلكتروني يزيد عملية بيع وشراء الأوراق المالية" يساوي 3.83 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.69%، قيمة اختبار T 14.3 وأن القيمة

الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: حسب إجابات العينة على الفقرات والمتوسط الحسابي النسبي لفقرات المحور الثاني، وقيمة T فقد تبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 41.9 وهي أكبر من قيمة T الجدولية، كما تبين أن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 4.16، والوزن النسبي 83.12%، وهذا يدل على وجود موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المحور، وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة كالتالي:

يوجد علاقة بين البيانات المحاسبية المنشورة وفق الإفصاح الإلكتروني وتلبية رغبات المتعاملين في السوق المالية، من وجهة نظر المتعاملين في السوق المالية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود علاقة بين البيانات المحاسبية المنشورة للشركات المدرجة في السوق المالية والإفصاح الإلكتروني، حيث إن البيانات المحاسبية تلبي احتياجات ورغبات المتعاملين في البورصة، وتسهل من إمكانية البحث عن البدائل الاستثمارية المتنوعة، وتزيد من ثقة المتعاملين في البورصة بالمعلومات المنشورة، وتسهل من إمكانية التحديث المستمر للمعلومات، وتجعل التقارير المالية أكثر فهماً.

أولاً: النتائج:

1. أن تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني يعمل على زيادة حجم تداول الأوراق المالية.
2. يساعد تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني على توفير معلومات هامة تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة.
3. يوفر الإفصاح الإلكتروني وظائف متخصصة جديدة تساعد متخذ القرار الاستثماري.
4. يعمل الإفصاح الإلكتروني على تقليل المخاطر المالية وغير المالية.
5. إن الحصول على المعلومات المالية في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية.
6. تلبية احتياجات ورغبات المتعاملين في البورصة عامل مهم للربحية الاستثمارية وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني يلبي هذه الاحتياجات.
7. يسهل تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني من إمكانية البحث عن البدائل الاستثمارية المتنوعة.

ثانياً: التوصيات:

1. استقطاب مستثمرين جدد من قبل إدارة بورصة فلسطين سواء محليين أو أجانب وترغيبهم وتعريفهم بأهمية بورصة فلسطين.
2. العمل على توفير معلومات شفافة وحيادية للمتعاملين ببورصة فلسطين من قبل الشركات المدرجة ببورصة فلسطين وتوفير معلومات حقيقية عن الوضع المالي لهذه الشركات.
3. رفع كفاءة المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية للشركات ببورصة فلسطين حتى تشجع المتعاملين بتداول الأوراق المالية لهذه الشركات.

4. توفير معلومات مالية مناسبة للمتعاملين ببورصة فلسطين من قبل الشركات المدرجة لرفع كفاءة عملية اتخاذ القرار الاستثماري.
5. استخدام وسائل إلكترونية حديثة ببورصة فلسطين لتخفيض الأخطاء الجوهرية التي تحتويها التقارير المالية.
6. عرض المعلومات المالية بصورة ثابتة وموحدة للشركات المدرجة من قبل بورصة فلسطين لجميع المتعاملين حتى يتمكن هؤلاء المتعاملين من قراءة التقارير بصورة سليمة.
7. توعية جمهور المتعاملين من قبل بورصة فلسطين بمزايا الإفصاح الإلكتروني وقدرته على توفير بيانات ومعلومات لم يكن بالإمكان الحصول عليها بالسابق.

الهوامش والاحالات:

1. الأسطل، مصطفى غانم محمد، (2013م)، معايير تقييم الإفصاح الإلكتروني ومدى تأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
2. حسين، علاء علي، (2013م) دور لغة التقارير للأعمال القابلة للامتداد XBRL في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني التقارير المالية، مجلة دار المنظومة.
3. خير، عثمان حمد، (2011م)، التحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني، مجلة بورصة الخرطوم، العدد 9.
4. داود، عبد اللطيف، (2006م)، العوامل المؤثرة على سيولة السهم في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. الدباغ، أحمد، باشي، إنصاف، (2013م)، دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ سوق الأسهم السعودي أمودجاً، مجلة تنمية الرافدين، مجلد35، عدد113.
6. رشوان، عبد الرحمن، وأبو رحمة، محمد، (2018م)، أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9.
7. الرشيد، ممدوح، (2009م)، الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت وحوكمة الشركات، دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون، العدد (1).
8. رضوان، أنساعد، ومحمد، تقوروت، وشريف، حسان، (2019م)، دور نظام التداول الإلكتروني في تفعيل أداء الأسواق المالية العربية، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات إفريقيا، المجلد (15)، العدد20.
9. زعرب، حمدي شحدة، (2005م)، اختبار الكفاءة التشغيلية لسوق المال الفلسطيني، المؤتمر العلمي الأول، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. زكي، زكريا، (2015م) لغة تقارير الإفصاح الإلكتروني XBRL، متاح على الموقع الإلكتروني، <http://zikocus.blogspot>
11. السحياني، محمد ابراهيم، (2007م)، نظام التداول الإلكتروني في سوق طوكيو المالية والسوق المالية السعودية نظرة مستقبلية، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد، أبها.
12. السرطاوي، عبد المطلب محمد، (2017م)، أثر الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية الخليجية، الرابطة الدولية للتسويق الإسلامي، المؤتمر العالمي الثامن للتسويق الإسلامي.
13. سعد، علاء وموسى، عبد الكريم، (2021م)، أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة الأردنية، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (26)، المجلد (26).
14. سليمان، مستورة والصبيح، محمد، (2018م)، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على بنك الشمال الإسلامي، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 46.
15. سمري، جبار، (2015م)، استعمال التداول الإلكتروني وتأثيره في تحسن أداء سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 86، المجلد 21.

16. شبيب، دريد كامل(2012م)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة، عمان.
17. الشريف، حرية شعبان محمد(2010م)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. صادق، نورهان، (2016م) دراسة تحليلية لآثار الإفصاح الإلكتروني على تكلفة رأس المال وسعر السهم في سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
19. الصيرفي، محمد (2008م)، البورصات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
20. عبد الحكيم، هشام، دلول، عماد، (2016م)، نظام التداول الإلكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول الأوراق المالية، دراسة تحليلية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 92.
21. عبد الكريم، نصر، (2001م)، تأسيس بورصة فلسطيني للأوراق المالية محددات وآفاق، مجلة شئون تنمية، المجلد الخامس، العدد الأول.
22. محمد، زهراء، (2018م)، أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوى جودة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 2، العدد 4.
23. محمد، شريف، (2002م)، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ ومحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة الإلكترونية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الأول.
24. معروف، هوشيار، (2009م) الاستثمارات والأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
25. نور الدين، جرد، (2020) أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية - دراسة استطلاعية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد(6)، العدد (2).
26. Anonymous, " Best Software-Peachtree premium accounting)2005), CPA Technology advisor.
27. Fisher,R.,Oyelere,P.and Laswad,F.(2004).Corporate reporting on the internet:audit issues and content analysis of practices. Managerial Auditing Journal",19(3).
28. Gajewski, J.F.and Li, Li. (2015).Can Internet-Based Disclosure Reduce Information Asymmetry? Advances in Accounting, 31(1).
29. Hollis Ashbaugh, Karla M John stone,(1999) " Corporate reporting on the internet", Accounting Horizons, Vol. 13 Issue 3.
30. Keliwon, Kamarul, Zakia ,(2010) " Internet Financial Reporting Disclosure Strategy ", International Conference on Business and Economic Research, Malaysia.
31. Xiao, J.Z., Jones, M.J. and Lymer, A. (2002).Immediate trends in internet reporting. European Accounting Review,11(2).
32. من الموقع الإلكتروني <http://www.pex.ps> ببيان صحفي لبورصة فلسطين نشر بتاريخ 2015/3/11، رام الله.